

محددات نمو الودائع تحت الطلب في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1990-2020

Determinants of demand deposit growth in Algeria :An econometric study for the period 1990- 2020

صفاء نيد*

مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة- الجزائر

Safa.nid@univ-biskra.dz

تاريخ النشر: 2022/09/30

تاريخ القبول: 2022/08/20

تاريخ الإستلام: 2022/06/06

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على نمو الودائع تحت الطلب في الجزائر خلال الفترة 1990-2020، من خلال الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع *ARDL*. ومن أجل تحقيق ذلك استخدمنا الودائع تحت الطلب كمتغير تابع وأربع متغيرات مستقلة تمثلت في معدل التضخم، عرض النقد الواسع، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة تكاملية بين متغيرات الدراسة، كما يتأثر نمو الودائع تحت الطلب في المدى الطويل سلبا بمعدل التضخم ومعدل البطالة، وإيجابا بعرض النقد الواسع، وبالنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ أما في المدى القصير يتأثر نمو الودائع تحت الطلب بنفس المتغيرات مع وجود اختلاف في حدة التأثير.

الكلمات المفتاحية: ودائع تحت الطلب، معدل التضخم، عرض النقد الواسع، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة.

تصنيف JEL: G21، E31، E51، J64.

Abstract:

This study aims to identify the most important economic factors affecting demand deposit growth in Algeria during 1990- 2020, using the *ARDL* model. So, we used demand deposit as a dependent variable and four independent variables, which are inflation rate, broad money supply, GDP per capita, and unemployment rate. The results of the study showed that there is long-run cointegration between the study variables, and in the long-term demand deposit growth is affected negatively by inflation rate and unemployment rate, while the effect of broad money supply and GDP per capita is positive. In the short-term, demand deposits growth is affected by the same variables, with different intensities of impact.

Keywords: demand deposit; inflation rate; broad money supply ;gdp per capita; unemployment rate.

Jel Classification Codes: G21، E31، E51، J64.

* المؤلف المراسل.

إن الحديث اليوم عن المكانة المهمة للقطاع البنكي في الاقتصاد وقدرته على تجميع الموارد المالية اللازمة لتمويل مشاريع استثمارية مربحة تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي أمر لا يختلف عليه اثنان، إلا أن طبيعة عمل البنوك التجارية كمؤسسات مالية تتاجر بأموال الغير يجعل أنشطتها التمويلية محدودة بحجم الودائع الموجودة لديها، لذلك نجد أن البنوك تولي أهمية قصوى لعملية جذب وتعبئة الودائع كونها أهم مصادر السيولة وأقل الموارد تكلفة. وعلى اعتبار أن الودائع أحدث أدوات تعبئة الادخار فإنها تتأثر بجملة من المتغيرات حاول الباحثون شرحها وتحديدتها نظريا وتطبيقيا؛ فمن الناحية النظرية تعتبر نظرية الداخل الدائم (Friedman, 1957) ونظرية دورة الحياة (ando & Modigliani, 1963) أهم النظريات التي شرحت سلوك الادخار لدى المودعين، فوفقا لنظرية الدخل الدائم فإن حجم الودائع في البنوك يتوقف على الدخل المتوقع الحصول عليه في المستقبل، ويبين نموذج دورة الحياة أن الادخار ما هو إلا نقل للقوة الشرائية من فترة حياة إلى أخرى وبذلك فإن الودائع تتأثر بشكل مباشر بعمر المودع حيث تنخفض كلما اقترب الفرد من سن القاعد. أما من الناحية التطبيقية يقسم الباحثون في هذا المجال محدثات الودائع إلى متغيرات جزئية تعزى إلى عوامل داخلية مرتبطة بالبنك نفسه، ومتغيرات كلية ترتبط بطبيعة الاقتصاد الذي تعمل ضمنه البنوك التجارية كمعدل الفائدة، معدل التضخم والمعرض النقدي والنمو الاقتصادي وغيرها من المتغيرات التي لا يمكن للبنوك السيطرة عليها، فهي تؤثر أولا على سلوك المودعين من ثم على حجم الودائع البنكية.

وفي الجزائر تواجه البنوك التجارية كغيرها عدة محدثات وعوامل تؤثر على عملية تعبئة وتنمية الودائع، وفي سبيل تجاوز هذه العقبات بدأت الجزائر منذ سنة 1990 بإدخال اصلاحات جذرية على طريقة عمل البنوك وفتح المجال لظهور العديد منها في الساحة البنكية الجزائرية، ناهيك عن تحرير معدل الفائدة على الودائع من أجل تحفيز وتشجيع الأفراد على الادخار.

1.1. اشكالية الدراسة: تبعا لما تم ذكره سنحاول من خلال هذه الدراسة تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية المحددة لنمو الودائع تحت الطلب في الجزائر وذلك عبر دراسة قياسية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع، والذي سيمكننا من الاجابة عن الاشكالية التالية:

ما المحدثات الاقتصادية لنمو الودائع تحت الطلب في الجزائر خلال الفترة 1990-2020؟.

وللإجابة على هذه الاشكالية تنبثق الأسئلة الفرعية التالية:

❖ ما حجم الودائع تحت الطلب في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة؟.

❖ ما اهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على نمو الودائع تحت الطلب في الجزائر خلال فترة الدراسة؟.

2.1. فرضيات الدراسة: تستند هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

❖ يرتبط حجم الودائع تحت الطلب في الجزائر بدرجة كبيرة باتجاهات أسعار النفط، وبالتالي فإن حجم الودائع قد اتسم

ارتفاعا كبيرا خلال فترة التسعينات وبداية الالفية الثالثة، قبل أن ينخفض مع انخفاض اسعار النفط سنة 2009.

❖ يشكل التضخم أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على نمو الودائع تحت الطلب في الجزائر في الأجل الطويل.

3.1. هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التوصل إلى نموذج قياسي يساعد على التعرف على أهم المتغيرات الاقتصادية

الكلية المحددة والمؤثرة على نمو الودائع تحت الطلب في الجزائر خلال الفترة 1990-2020.

4.1. منهجية الدراسة: للوصول إلى الهدف الذي ترمي إليه هذه الدراسة، استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي وذلك لدراسة وتحليل تطور متغيرات الدراسة؛ بالإضافة إلى استخدامنا للمنهج القياسي الذي يركز على التحليل الكمي لمتغيرات الدراسة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع ARDL، وهذا للتعرف على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية المحددة لنمو الودائع تحت الطلب في الجزائر خلال الفترة 1990-2020.

5.1. هيكل الدراسة: من أجل الامام بمختلف جوانب الدراسة، وبغية الاجابة على الاشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور؛ حيث يحتوي المحور الأول على تأصيل نظري للودائع تحت الطلب بالإضافة إلى عرض أهم الدراسات العلمية السابقة ذات الصلة بالموضوع، والمحور الثاني يعنى بالطريقة والادوات المستخدمة، أما المحور الثالث فقد تطرقنا فيه إلى تحليل ومناقشة نتائج التقدير للنموذج المتوصل إليه.

2. التأصيل النظري والدراسات السابقة:

1.2. الودائع تحت الطلب: قراءة في المفاهيم

وتعرف أيضا بالودائع الجارية؛ وهي تمثل الاموال التي يودعها الأفراد والهيئات بالبنوك التجارية بحيث يمكن سحبها في أي وقت بموجب أوامر يصدرها المودع إلى البنك ليتم الدفع بموجبها له أو لشخص آخر يعينه المودع في الأمر الصادر منه للبنك (الصيرفي، 2007، صفحة 37). ومن منظور البنك تصنف الودائع الجارية على أنها حسابات معاملات توفر مصدرا للأموال التي يمكن استخدامها حتى يتم سحبها (Jeff, 2013, p. 477).

وتشكل الودائع تحت الطلب نسبة كبيرة من المعروض النقدي، لذلك تعتبر جزءا من القوة الشرائية، كما تستخدم كأحد وسائل الدفع الأساسية حتى أصبح يطلق عليها النقود المصرفية. يتم الايداع في حساب الوديعة الجارية نقدا أو بإيداع شيكات أو بإيداع حصيلة كمبيالات أو بيع أوراق مالية أو أي إيرادات أخرى أو تحويلات واردة للعميل؛ أما عملية السحب فتتم باستخدام الشيكات أو بإيصالات أوامر دفع أو تحويل، أو عن طريق قيام البنك بدفع كمبيالات نيابة عن العميل أو شراء أوراق مالية، أو خصم عمولات أو مصاريف. وعادة ما يكون الغرض من الاحتفاظ بهذا النوع من الودائع هو تحقيق أربعة أهداف رئيسية: تنفيذ العمليات اليومية، تكوين احتياطي لمواجهة الظروف الطارئة، تمويل المشتريات والانفاق على المستقبل، عدم رغبة المدخر في استثمار أمواله في تملك أصول أخرى (سلطان، 2005، صفحة 282). ونظرا للطبيعة الجارية للوديعة فإن البنوك عادة لا تمنح عيّلها فوائد، وذلك بالرغم من قدرة البنك على استعمالها في منح القروض ولا شيء يمنعه من ذلك إلا ما يتوقعه من عمليات السحب. وتنقسم الودائع تحت الطلب عادة إلى: (سلطان، 2005، صفحة 283)

- ❖ ودائع شبه دائمة: وهي تلك الودائع التي لا يتوقع سحبها خلال الأجل القصير؛
- ❖ ودائع مؤقتة: وهي تلك الأموال التي يحتم أن يتم سحبها خلال مدة قصيرة من بعد الايداع، ومن أمثلة ذلك الإيداعات تحت حساب تنفيذ عمليات الاسترداد، وتأمين خطابات الضمان؛
- ❖ ودائع عارضة: وهي التي تودع لأغراض معينة، وتسحب عند انتهاء الغرض منها؛
- ❖ ودائع موسمية: وهي تلك التي ترتبط بالدورة الزراعية أو الانتاجية أو السياحية؛
- ❖ ودائع دائمة: وهي تلك الودائع التي يتم السحب منها ويعاد الايداع إليها وهكذا، وذلك مثل ودائع الشركات الصناعية حيث يتم تمويل الانتاج بالسحب من الوديعة ثم تضاف أثمان المبيعات إليها وهكذا، وكذلك بالنسبة للمنشآت التجارية.

ويهدف تقسيم الودائع تحت الطلب بهذا الملحق إلى رسم سياسة التوظيف، فالودائع التي تتميز بالثبات يمكن بأمان توظيفها في استثمارات أطول من غيرها، بينما توظف الأنواع الأخرى من الودائع في استثمارات ذات سيولة عالية تتناسب مع حركتها وتقلبها (عبد المجيد، بدون سنة نشر، صفحة 64).

2.2. الدراسات السابقة:

بغية التعرف على محدّدات الودائع البنكية في الدراسات التطبيقية قمنا بتجميع عدد من الدراسات السابقة ثم الاطلاع عليها وترتيبها حسب تسلسلها الزمني من الأحدث إلى أقدم، وفيما يلي عرض للأهداف والنتائج التي توصلت إليها كل دراسة.

✓ دراسة (الوردي، 2021) بعنوان: المحددات الاقتصادية لادخار العائلات الجزائرية لدى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1987-2019)، اعتمدت هذه الدراسة بعد اختبار مختلف نماذج الادخار النظرية على نموذج الدخل الدائم باعتباره الأكثر دلالة على ادخار العائلات الجزائرية؛ وتوصلت الدراسة إلى أن العائلات في الجزائر تتخذ قرار الادخار انطلاقا من دخلها الجاري، بينما لا تبالي إلا بشكل ثانوي بارتفاع معدل الفائدة المقترح من قبل الوكالة.

✓ دراسة (Ibrahim & Aziza, 2020) بعنوان: **Factors determining bank deposit growth in Turkey: an empirical analysis**، والتي هدفت إلى تحديد العوامل الرئيسية المحددة لنمو الودائع على المستويين الجزئي والكلّي في تركيا خلال الفترة الممتدة من الثلاثي الأول 2000 إلى الثلاثي الرابع 2016، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع. وأظهرت نتائج الدراسة أن نمو الودائع البنكية في المدى الطويل يتأثر بمدى استقرار البنوك، كفاءة القطاع المصرفي، العرض النقدي بالمعنى الواسع، النمو الاقتصادي والتضخم؛ بينما يتأثر نمو الودائع في المدى القصير بعدد الفروع البنكية وعرض النقد الواسع فقط.

✓ دراسة (Fisnik & Rufi, 2019) بعنوان: **The impact of macroeconomic factors on the level of deposits in the banlikng sector, ana empirical analysis in the western Balkan countries**، وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على مستوى الودائع في القطاع المصرفي في دول غرب البلقان خلال الفترة 2005-2017، حيث استخدمت الدراسة مستوى الودائع كمتغير تابع في حين تمثلت المتغيرات المستقلة في معدل الفائدة، هامش الفائدة، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم وعرض النقد الواسع وذلك باستخدام برنامج STATA، وخلصت الدراسة إلى أن معدل الفائدة هو المحدد الرئيسي لنمو الودائع البنكية.

✓ دراسة (Ali, Eldaw, Alsmadi, & Almarashdeh, 2019) بعنوان: **Determinants of deposit of commercial banks in Sudan: an empirical investigation (1970- 2012)**، هدف الباحثون من خلال هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على حجم الودائع في البنوك التجارية العاملة في السودان، وبالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع توصلت الدراسة إلى أن حجم الودائع في الأجل الطويل يتأثر سلبا بمعدل التضخم والمعرض النقدي، ويتأثر في الأجل القصير ايجابا بالقروض ومعدل الفائدة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

✓ دراسة (Ferrouhi, 2017) بعنوان: **Determinants of bankdeposits in morocco**، وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم محدّدات الودائع البنكية في المغرب خلال الفترة 2003 – 2014 باستخدام نماذج Panel، ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة وجود علاقة ايجابية بين الودائع وسعر الفائدة ومعدل البطالة.

بعد استعراضنا لمجموعة من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة وذلك قصد التعرف على محددات نمو الودائع البنكية، تم التوصل إلى أن معدل الفائدة، التضخم، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، والدخل المتاح، تمثل أهم العوامل المؤثرة على نمو الودائع البنكية مع وجود تباين في طبيعة العلاقة بين تلك المتغيرات والودائع؛ ويعزى ذلك إلى اختلاف الحدود الزمنية والمكانية من دراسة لأخرى. أما عن الدراسة الحالية فنجد أنها تتميز عن سابقتها من حيث تركيزها على الودائع تحت الطلب فقط، كما تختلف عنها من حيث دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2020.

2. الطريقة والأدوات المستعملة:

من أجل التوصل إلى نموذج قياسي يساعد على تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية المحددة لنمو الودائع تحت الطلب، اعتمدنا منهجية حديثة تتمثل في اختبار التكامل المتزامن التي طورها كل من (Pesaran 1997) و (Shinand Sun 1998) و (Pesaran et Al 2001) والتي تم فيها دمج نماذج الانحدار الذاتي ونماذج فترات الإبطاء الموزعة. لذلك نرى أن منهجة ARDL هي الأنسب لتحقيق هدف الدراسة، خاصة وأنها تمكننا من تحديد العلاقة التكاملية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المدين القصير والطويل في نفس المعادلة، الأمر الذي يساعدنا على تحديد أي المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في المدى القصير أو في المدى الطويل أو كلاهما، إضافة إلى تحديد مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى تعتبر منهجة ARDL هي الأنسب في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى للتكامل المشترك (Engle- Grenger) الذي يصلح في حالة نموذج مكون من متغيرين فقط و (Johansen Cointegration Test) الذي يعتمد على القيم الذاتية لمصفوفة يتم حسابها على مرحلتين (اختبار الأثر، واختبار القيم الذاتية العنصرية) المستخدمة في إيطار نموذج VAR.

1.2. متغيرات الدراسة: لتحديد المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة على نمو الودائع تحت الطلب في الجزائر خلال فترة الدراسة، تم الاعتماد على المتغيرات التالية:

❖ المتغير التابع: ويتمثل في الودائع تحت الطلب ورمزنا له بـ dep، معبرا عنه بالدينار.

❖ المتغيرات المستقلة: ويتمثل في: معدل التضخم ورمزنا له بـ inf، معبرا عنه بنسبة مئوية؛

❖ عرض النقد الواسع ورمزنا له بـ m2 معبرا عنه بالدينار؛

❖ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ورمزنا له بـ pgdp، معبرا عنه بالدولار؛

❖ معدل البطالة ورمزنا له بـ unem، معبرا عنه بنسبة مئوية.

وبذلك يصبح نموذج الدراسة كالآتي: $dep = f(inf, m2, pgdp, unem)$

وتجدر الإشارة إلى أننا أجرينا تعديلات على كل من بيانات سلسلة الودائع تحت الطلب، عرض النقد الواسع ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وذلك باستخدام الطريقة المعيارية ((القيمة- الوسط الحسابي) ÷ الانحراف المعياري)). إن هذه الطريقة تسمح بالحفاظ على نفس خصائص السلسلة الزمنية الأصلية، كما تسمح بتلافي الكثير من المشاكل القياسية عند بناء النموذج والمشاكل الاقتصادية عند التفسير، خاصة في ظل وجود متغيرين مأخوذين بنسبة مئوية.

2.2. مصادر متغيرات الدراسة:

تم الاعتماد في الدراسة على البيانات السنوية لمتغيرات الدراسة الصادرة عن البنك الدولي وبنك الجزائر، وقد غطت البيانات الفترة الممتدة من 1990-2020.

أ. تحليل تطور الودائع تحت الطلب في الجزائر خلال الفترة 1990-2020:

نلاحظ من خلال الملحق 1 أن الودائع تحت الطلب شهدت ارتفاع مستمر خلال الفترة الممتدة من 1990-2008 أين انتقلت خلالها الودائع تحت الطلب من 105.546 مليار دينار سنة 1990 إلى 2946.919 مليار دينار سنة 2008 وهي أعلى قيمة سجلت خلال تلك الفترة، ويعزى هذا الارتفاع أساسا إلى تحسن أسعار النفط التي وصلت حتى 99.67 دولار للبرميل وما صاحبها من ارتفاع في ودائع المحروقات، فالقانون الجزائري يشترط تحويل مداخيل النفط بالعملة الأجنبية إلى العملة المحلية وإيداعها في شكل ودائع تحت الطلب لدى بنك الجزائر الخارجي الذي يتولى إدارة ودائع الشركة الوطنية للمحروقات. أما بعد سنة 2008 فنلاحظ أن الودائع تحت الطلب أخذت منحى متذبذب ارتفاعا وانخفاضاً من سنة إلى أخرى ويرجع هذا التذبذب إلى وجود علاقة طردية وديناميكية أحادية الاتجاه من سعر النفط إلى حجم الودائع تحت الطلب في الجزائر؛ فانخفاض أسعار النفط سنة 2009 إلى 61.95 دولار للبرميل أدى إلى انخفاض الودائع تحت الطلب عن السنة الماضية بـ 443.993 مليار دينار، والعكس من ذلك تماما يحدث عند ارتفاع أسعار النفط. إضافة إلى ما سبق ذكره فإنه لا يمكن إهمال دور البنوك التجارية الضعيف في تحفيز الطلب على الودائع، ووجود عزوف لدى مجموعة كبيرة من المتعاملين الاقتصاديين في الجزائر عن التعامل بال شيكات وتفضيلهم للتعامل بالنقد الورقية وذلك من أجل التهرب الضريبي.

ب. تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020):

يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار داخل اقتصاد معين" (Greenlaw & Shapiro, 2018, p. 228)، وهذا الأخير يعد من أكثر الظواهر الاقتصادية والنقدية ارتباطا بالاقتصاد الوطني. وبالنظر إلى الملحق 1 نلاحظ أن معدل التضخم في الجزائر عرف ارتفاعا كبيرا خلال الفترة 1990-1995 حيث قدر متوسط معدل التضخم بـ 25.6% وبذروة وصلت إلى 31.67% سنة 1992 ويعود سبب ذلك إلى تحرير أسعار أكثر من 80% من السلع المدرجة في الرقم القياسي للاستهلاك وذلك بموجب اتفاقيات الاستعداد الائتماني، بالإضافة إلى سياسة تخفيض قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية استعدادا للتخلي عن نظام الصرف الثابت والتحول نحو نظام الصرف المرن؛ ويعتبر هذان العاملان أهم أسباب ارتفاع معدل التضخم خلال تلك الفترة. ليبدأ بعد ذلك معدل التضخم في الانخفاض تدريجيا ابتداء من سنة 1996 حيث انتقل من 18.68% سنة 1996 إلى 1.95% سنة 2019، وسبب هذا الانخفاض يعود إلى تحكم الدولة في حجم المعروض النقدي واستقرار الأسعار؛ إلا أنه وخلال سنة 2020 نلاحظ عودة معدل التضخم إلى الارتفاع حيث قدر بـ 2.42% وذلك نتيجة لأزمة كوفيد-19 وأثارها السلبية على الاقتصاد العالمي والوطني خاصة، كما تشير البيانات الصادرة عن البنك الدولي استمرار هذا الأخير في الارتفاع حيث قدر سنة 2021 بـ 7.2%.

ج. تحليل تطور عرض النقد الواسع في الجزائر خلال الفترة (1990-2020):

نلاحظ من خلال الملحق 1 وجود ارتفاع مستمر في حجم عرض النقد الواسع خلال فترة الدراسة، حيث انتقل من 343.32 مليار دينار سنة 1990 إلى 17740 مليار دينار سنة 2020، أي حدوث تضاعف في حجم M2 بحوالي 52 مرة. وبالرغم من تسارع وتيرة نمو عرض النقد الواسع إلا أنه شهد نوعا من التذبذب خلال الفترة (1990-1999) وذلك نتيجة لجملة الإصلاحات المصرفية التي جاء بها قانون النقد والقرض 90-10 (الملغى بموجب الأمر 03-11)، إضافة إلى إتباع الجزائر لسياسة تقشفية صارمة تطبيقا لبرنامج التصحيح الهيكلي المعد من قبل صندوق النقد الدولي، الذي هدف للتحكم في نمو التوسع النقدي بما يخدم التوازنات الاقتصادية الكلية (خنيش ولبزة، 2022، صفحة 316). ليعاود بعدها الارتفاع ابتداء من سنة 2000 حتى سنة 2008 وذلك نتيجة لارتفاع صافي الموجودات الخارجية من العملة الأجنبية الذي أدى إلى زيادة

الودائع لدى البنوك من جهة وارتفاع القروض المقدمة للاقتصاد من جهة أخرى (النعماني، يوسفات، و بابا أحمد، 2018، صفحة 15). أما عن سبب تراجع وتيرة نمو M2 سنة 2009 وسنة 2015 فيعود إلى تأثير الأزمة المالية العالمية على الوضعية المالية لشركات النفط والغاز، وكذا الاجراءات المتبعة من قبل بنك الجزائر لامتنعاص فائض السيولة (رفع معدل الاحتياطي الاجباري، استرجاع السيولة وتسهيله الودائع).

د. تحليل تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020):

يعد نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الممثل الأقرب لمستوى معيشة الأفراد في الاقتصاد وإن كان مؤشر غير دقيق لمستوى الدخل، ويعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر منخفضا جدا مقارنة بالمستوى العالمي الذي قد يصل حتى 10000 دولار. ونلاحظ من خلال الملحق 1 تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي عبر ثلاث مراحل رئيسية: فقد عرف هذا المؤشر انخفاضا شديدا منذ 1990 إلى 1994 وذلك بسبب أزمة انخفاض أسعار النفط وما لها من تأثير مباشر على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر ومنه نصيب الفرد من هذا الناتج. أما المرحلة الثانية من 1995-2016 شهد نصيب الفرد خلالها ارتفاعا ملحوظا نتيجة للإصلاحات التي قامت بها الجزائر في اطار اصلاحات صندوق النقد الدولي بالإضافة إلى برامج التنمية التي ساهمت بشكل ايجابي في رفع مستوى معيشة الفرد. أما المرحلة الثالثة فهي ابتداء من 2017 أين بدأ خلالها نصيب الفرد في الانخفاض وإن كان بمعدل بطيء حيث انتقل من 4192.34 دولار إلى 4111.31 دولار وتشير تقديرات البنك الدولي أنه وصل إلى 3815.25 دولار خلال سنة 2020، وذلك نتيجة لانخفاض أسعار النفط وكذا جائحة كوفيد 19 وتداعياتها السلبية على الاقتصاد الوطني.

هـ. تحليل تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020):

نلاحظ من خلال الملحق 1 أن تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 قد مر بمرحلتين أساسيتين هما: المرحلة الأولى من 1990 إلى 2000 حيث عرفت الجزائر خلال هذه الفترة ارتفاعا كبيرا في معدل البطالة بمتوسط قدر بحوالي 25%، هذا وتميز معدل البطالة خلال نفس الفترة بارتفاع سريع من 19.7% سنة 1990 إلى 28.98% سنة 2000؛ حيث يعزى هذا الارتفاع الجامح إلى انخفاض أسعار النفط التي وصلت إلى 14.42 دولار للبرميل سنة 1998 إضافة إلى تخفيض قيمة الدينار وما صاحبه من غلق بعض المؤسسات العمومية وخصوصة البعض الآخر الأمر الذي أدى إلى تسريح عدد كبير من العمال، وذلك استجابة للإصلاحات الهيكلية التي فرضها صندوق النقد الدولي. أما المرحلة الثانية من 2001 إلى 2020 فنلاحظ حدوث انخفاض في معدل البطالة من 27.3% سنة 2001 إلى 12.6% سنة 2020، ويرجع هذا الانخفاض أساسا إلى اعتماد الجزائر على سياسة انفاقية توسعية نتيجة انتعاش أسعار النفط التي وصلت إلى حدود 100 دولار للبرميل سنة 2008، أضف إلى ذلك البرامج الخماسية التي هدفت إلى تخفيض معدل البطالة عن طريق زيادة الطلب الكلي، ومن ثم خلق فرص عمل جديدة (بوالكور، 2018).

3. تحليل ومناقشة النتائج:

1.3. اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

إن استقرار السلاسل الزمنية هو شرط أساسي من شروط تطبيق منهجية ARDL، حيث يجب أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة عند المستوى أو عند الفرق الأول أو مزيج بينهما. ولاختبار ذلك نقوم بإجراء اختبار فيليبس بيرون Philips Perron، والذي يقوم على الفرضيتين التاليتين:

❖ الفرضية الصفرية: عدم استقرار السلاسل الزمنية، أي وجود جذر وحدة؛

❖ الفرضية البديلة: استقرار السلاسل الزمنية، أي عدم وجود جذر الوحدة.

وبالاستعانة ببرنامج 10 Eviews تم الحصول على نتائج الملحق 2 الذي يوضح لنا أن كل المتغيرات محل الدراسة مستقرة عند أخذ الفرق الأول (1)I وهو ما أثبتته القيمة الاحتمالية الأقل من 5% في جميع الحالات (وجود ثابت، وجود ثابت واتجاه عام، عدم وجود ثابت واتجاه عام) ما عدى سلسلة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي التي تكون مستقرة في حالة واحدة (عدم وجود ثابت واتجاه عام)، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي عدم وجود جذر وحدة؛ وبما أن كل السلاسل مستقرة من الدرجة (1)I فإن منهجية ARDL يمكن تطبيقها.

2.3. اختبار الفجوات الملائمة للنموذج:

يسمح اختبار فترات الابطاء المثلى باستخدام معيار Akaike information criteria (Top 20) بتقدير النموذج الرياضي الأمثل للمتغيرات المستخدمة في الدراسة، وبناء على النتائج الموضحة في الملحق 3 فإن النموذج الرياضي المناسب من بين 2500 نموذج هو ARDL(4,4,3,4,4)، وهذا يعني أن للمتغير التابع dep أربع درجات ابطاء، ومثلها لمعدل التضخم INF وثلاث درجات ابطاء للمعروض النقدي بالمعنى الواسع m2 وأربع درجات ابطاء لكل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي PGDP ومعدل البطالة unum. عليه يكتب نموذج الدراسة كالتالي:

$$\Delta dep_t = C_0 + \sum_{i=1}^4 \alpha_1 \Delta dep_{t-1} + \sum_{i=1}^4 \alpha_2 \Delta inf_{t-1} + \sum_{i=1}^3 \alpha_3 \Delta m2_{t-1} + \sum_{i=1}^4 \alpha_4 \Delta pgdp_{t-1} + \sum_{i=1}^4 \alpha_5 \Delta unum_{t-1} + \beta_1 dep_{t-1} + \beta_2 inf_{t-1} + \beta_3 m2_{t-1} + \beta_4 pgdp_{t-1} + \beta_5 unum_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث: Δ : الفروق من الدرجة الأولى؛ C_0 : الحد الثابت؛ t : اتجاه الزمن؛ ε_t : حد الخطأ العشوائي؛ $\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4, \alpha_5$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل؛ $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$: معاملات العلاقة طويلة الأجل.

3.3. اختبار التكامل المتزامن:

يجرى اختبار التكامل المتزامن (Bound test) لفحص العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات باستخدام اختبار فيشر؛ ولأن القيم الحرجة لا تتبع التوزيعات المعيارية فإنه يتم مقارنتها مع القيم الحرجة لـ (Pasaran at. al (2001)، وهذه المنهجية لا تتطلب أن تكون المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة بل يمكن تطبيقها على متغيرات من درجات مختلفة (بوعبد الله و بوقصبة، 2018، صفحة 127)، ويتم اختبار الفرضية الصفرية H_0 التي تنص على عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، والفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود علاقة طويلة الأجل على النحو التالي:

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = 0$$

$$H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq 0$$

وبالنظر إلى النتائج المتحصل عليها في الملحق 4، فإننا نجد أن قيمة فيشر F-statistic= 300.3529 تتعدى القيم الحرجة للحد الأدنى والأعلى عند كل مستويات المعنوية (10%، 5%، 2.5%، 1%)، وبالتالي نستنتج وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

4.3. تقدير العلاقة طويلة الأجل:

بعد التأكد من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة يمكن تقدير معاملات العلاقة طويلة الأجل والموضحة في الملحق 5، حيث تشير نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة إلى وجود: ❖ علاقة سلبية ومعنوية بين (dep) و (inf) على المدى الطويل، وهو ما تؤكد نسبة المعنوية المقدرة بـ 0.0034 وهي أقل من نسبة المعنوية 5% أي أن ارتفاع معدل التضخم بـ 1% يؤدي إلى تراجع حجم الودائع بحوالي 0.73%؛ وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية ونتائج دراسة (Ali, Eldaw, Alsmadi, & Almarashdeh, 2019)، فمعدل التضخم له تأثير غير مباشر

على نمو الودائع البنكية، إذ أن ارتفاع هذا المعدل يؤدي إلى تراجع القوة الشرائية للعملة ما يدفع الافراد إلى زيادة الانفاق على السلع والخدمات وبالتالي يضعف حافز الادخار لديهم، وهو ما ينعكس سلبا على حجم الودائع، وبالتالي فإن معدل التضخم من محددات نمو الودائع تحت في الجزائر؛

❖ علاقة ايجابية ومعنوية بين (dep) و (m2) على المدى الطويل، وهو ما تؤكد نسبة المعنوية المقدرة بـ 0.0002 وهي أقل من نسبة المعنوية 5% أي أن زيادة عرض النقد الواسع بـ 1% يؤدي إلى زيادة الودائع تحت الطلب بحوالي 0.53%؛ وهو ما يتوافق مع نتائج دراسة (Ibrahim & Aziza, 2020)، فمن أهم نتائج تطور النظام المالي والنقدي هو زيادة الادخار العائلي وخلق قناة مناسبة لتدفق هذه المدخرات باتجاه الاستثمار، ومن أهم مؤيدي هذه الفكرة نجد Mckinnon و Shaw اللذان يؤكدان على دور القطاع المالي في تحفيز الادخار وذلك عبر تخفيض القيود التي تفرضها الحكومات على القطاع المالي (العمر، العضيلة، و العلایا، 2018، صفحة 44).

❖ علاقة ايجابية ومعنوية بين (dep) و (pgdp) على المدى الطويل، وهو ما تؤكد نسبة المعنوية المقدرة بـ 0.0028 وهي أقل من نسبة المعنوية 5%، أي أن ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بـ 1% يؤدي إلى زيادة الودائع تحت الطلب بحوالي 0.36%؛ ولأن التغيرات في نصيب الفرد تستخدم كمقياس لمستوى الدخل فإنه من المتوقع أن تؤدي الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي إلى زيادة دخله ومن ثم زيادة قدرته على الادخار وهو ما ينعكس ايجابا على حجم الودائع تحت الطلب، وهو ما يتوافق مع النظرية الكينزية ودراسة (الوردي، 2021) التي تعتبر أن الدخل المتاح هو المحدد الرئيسي للادخار؛ وبالتالي فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي يعتبر من محددات نمو الودائع تحت الطلب في الجزائر.

❖ علاقة سلبية بين (dep) و (unm) على المدى الطويل، وهو ما تؤكد نسبة المعنوية المقدرة بـ 0.0031 وهي أقل من نسبة المعنوية 5% أي ارتفاع معدل البطالة بـ 1% يؤدي إلى تراجع الودائع تحت الطلب بحوالي 2.10%؛ إذ أن زيادة معدل البطالة تعني فقدان العديد من الأشخاص لرواتبهم التي كانوا يتقاضونها عن طريق حساباتهم البنكية، وهو ما سينعكس سلبا على حجم الودائع تحت الطلب التي تفتح غالبا لصالح فئة الموظفين.

5.3. تقدير العلاقة قصيرة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ:

إن الخطوة الأخيرة في نموذج ARDL يتمثل في نموذج تصحيح الخطأ ECM والذي يوضح لنا العلاقة قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة، ونتائج هذا التقدير موضحة في الملحق 6، حيث يتضح لنا من خلال نموذج تصحيح الخطأ معنوية كل متغيرات الدراسة، أي أن الودائع تحت الطلب في الجزائر في المدى القصير تتأثر بمعدل التضخم، عرض النقد الواسع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة، مع الحفاظ على نفس علاقة الأجل الطويل (سلبية/إيجابية) ووجود اختلاف في حدة التأثير.

كما نلاحظ أن قيمة حد تصحيح الخطأ (ECM) سالب ومعنوي عند احتمال أقل بكثير من 1% وقيمته تساوي (-3.248474)، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن المتغير التابع المتمثل في الودائع تحت الطلب يتطلب $1/3.248474 \sim 0.31$ سنة أي حوالي 113 يوم لتصحيح الاختلال الحاصل في الأجل القصير والعودة إلى المستوى التوازني في الأجل الطويل، ما يعني أن انحراف الودائع تحت الطلب عن قيمتها التوازنية في الفترة (t-1) سوف يصحح بنسبة 325% في الفترة (t). كما أن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تساوي 0.99 وهي قريبة إلى الواحد الصحيح، تعني أن المتغيرات المفسرة تتحكم بحوالي 99.9% من التغير الذي يحدث في الودائع تحت الطلب.

6.3. اختبار صلاحية النموذج:

للتأكد من صلاحية النموذج المختار وفق معيار (AIC) يجب إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية الخاصة بسلسلة البواقي، وهي كالتالي:

- ❖ اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي: للتأكد من أن سلسلة البواقي تتوزع طبيعياً، نجري اختبار جارك بير. ويتضح لنا من خلال نتائج الملحق 7 أن احتمالية إحصائية Jarque-Bera أكبر من 0.05 أي أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً (فرضية التوزيع الطبيعي محققة)، وعليه فإننا نقبل بأن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً في مجال الثقة 95 %.
- ❖ الارتباط التسلسلي للبواقي واختلاف التباين: لاختبار الارتباط التسلسلي للبواقي واختلاف التباين سوف نستخدم اختبار Breusch – Pagan – Godfrey الذي يعتمد بالدرجة الأولى على إحصائية مضاعف لاغرانج، واختبار عدم تجانس التباين Arch الذي يجري اختباراً ذاتياً للتباينات من الدرجة الأولى. وذلك لاختبار الفرضية الصفرية "عدم وجود تجانس التباين" وكانت نتائج تقدير الاختبارين موضحة في الملحق 8. حيث يتبين لنا من النتائج المقدمة أن احتمالية فيشر في اختباري Breusch – Pagan – Godfrey و Arch أكبر من 5 %، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية أي أن تباينات البواقي لا ترتبط بالزمن؛ وبالتالي نستطيع القول أن النموذج خالي تقريبا من المشاكل الإحصائية.
- ❖ اختبار استقرار هياكل النموذج: للتأكد من أن البيانات المستخدمة في هذه الدراسة خالية من أي تغيرات هيكلية فيها نستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتتابع (CUSUM)، حيث يعد هذا الاختبار من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما: تبيان وجود أي تغيرات هيكلية في البيانات، ومدى انسجام المعلومات طويلة الأجل مع المعلومات قصيرة الأجل؛ ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلومات المقدرة إذا وقع الشكل البياني لاختبار CUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5 % (بوعبد الله وبوقصبة، 2018). ومن خلال الملحق 9 نلاحظ أن احصاء اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتتابع والتي هي عبارة عن خط وسيطي يقع داخل الحدود الحرجة (الحد الأعلى والحد الأدنى) عند مستوى معنوية 5 %، ما يؤكد أن النموذج مستقر ومعلوماته ثابتة.

4. خاتمة:

يعتبر الإيداع المصرفي عنصراً لا يتجزأ من العمليات المصرفية ومصدراً مهماً للسيولة البنكية ومورد أساسي لها، لذا فإنه من الضروري أن تبحث البنوك التجارية عن العوامل المحددة لنمو الودائع لديها، وذلك من أجل معرفة كيفية التعامل معها خاصة عند وضع سياسات واستراتيجيات تعمل على جذب واستقطاب الودائع. لذلك جاءت هذه الدراسة لتحديد أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية المحددة لنمو الودائع تحت الطلب في الجزائر في الأجلين الطويل والقصير.

1.4. نتائج الدراسة:

- ✓ اتسم حجم الودائع تحت الطلب بالارتفاع المستمر إبان فترة التسعينات وبداية الألفية الثالثة وذلك استجابة لارتفاع أسعار النفط، وهذا بخلاف الفترة مابعد سنة 2008 أين شهد حجم الودائع تحت الطلب تذبذباً من سنة إلى أخرى، نتيجة لانخفاض أسعار النفط خلال هذه الفترة وكذا الدور الضعيف للبنوك التجارية في تحفيز الطلب على الودائع، وهذه النتيجة تؤكد لنا صحة الفرضية الأولى؛
- ✓ أظهرت نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية (PP) أن كل متغيرات الدراسة تستقر عند أخذ الفرق الأول (1)، كما أظهرت نتائج اختبار المتكامل المتزامن Bound test وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة؛
- ✓ أوضحت نتائج نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل، أن نمو الودائع تحت الطلب يتأثر بشكل سلبي ومعنوي بمعدل التضخم الذي يعكس تدهور القوة الشرائية للنقود وبمعدل البطالة الذي يمثل نسبة أفراد المجتمع العاطلين عن

العمل، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية في المجال فالتضخم والبطالة يعملان على اضعاف حافز الادخار لدى الاعوان الاقتصاديين ومنه الايداع البنكي على اعتباره أحد اشكال الادخار. كما أبانت النتائج عن معنوية التأثير الايجابي للمعروض النقدي الواسع ولنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، فمن أهم نتائج التطور المالي والنقدي زيادة دخول الأفراد هو ارتفاع حجم الادخار؛

✓ كما أوضحت نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل، أن ارتفاع معدل البطالة بـ 1% يؤدي إلى انخفاض الودائع تحت الطلب بـ 2.10% أي أن معدل البطالة هو المحدد الرئيسي لنمو الودائع تحت الطلب في الاجل الطويل، وهذه النتيجة تبين لنا عدم صحة الفرضية الثانية؛

✓ أوضحت نتائج تقدير العلاقة قصيرة الاجل ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) معنوية معاملات الأجل القصير لكل معلمات النموذج، كما أسفرت النتائج أن قيمة معامل حد تصحيح الخطأ كانت سالبة (-3.248474) ومعنوية عند مستوى معنوية أقل من 1% وهو ما يفسر لنا أن انحراف الودائع تحت الطلب عن قيمتها التوازنية في الفترة (t-1) سوف يصحح بنسبة 325% في الفترة (t)؛

✓ أثبتت نتائج اختبار صلاحية النموذج (JarqueBera, BreuschPaganGodfrey, Arch, Cusum) صحة النموذج وخلوه من المشاكل الاحصائية، وعدم وجود أي تغيرات هيكلية في البيانات وانجسام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل؛

✓ في الأخير نخلص إلى أن نمو الودائع تحت الطلب في يتأثر في الأجل الطويل بمعدل التضخم، العروض النقدي بالمعنى الواسع، نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وبمعدل البطالة، وبنفس المتغيرات يتحدد نمو الودائع تحت الطلب في الأجل القصير.

2.4. اقتراحات وتوصيات:

وفي الأخير وبناء على النتائج المتوصل إليها، فإن الدراسة توصي بما يلي:

✓ ضرورة العمل على تخفيض معدل البطالة من خلال استحداث برامج تشغيل من شأنها المساهمة في استقطاب الطاقة الانتاجية العاطلة عن العمل، على اعتبار أن البطالة وحسب ما ورد في نتائج الدراسة هو أهم المتغيرات المؤثرة سلبا على نمو الودائع تحت الطلب؛

✓ على صناعي القرار في الجزائر العمل على تطوير النظام المالي الذي سيساهم في تسريع وتيرة نمو الادخار وخلق قناة مناسبة لتدفق تلك المدخرات نمو الاستثمارات، ما يؤدي في الأخير إلى تحقيق التنمية الاقتصادية؛

✓ زيادة مستوى الوعي لدى المتعاملين الاقتصاديين بأهمية ايداع أموالهم لدى البنوك التجارية لما فيه من حفظ لأموالهم وتسهيل لمختلف عملياتهم؛

✓ الرفع من مستوى المجهودات المبذولة لاستقطاب الودائع البنكية من قبل البنوك التجارية.

3.4. آفاق الدراسة:

✓ أثر المتغيرات الاقتصادية الجزئية على نمو الودائع تحت الطلب في الجزائر.

✓ محددات نمو الودائع البنكية -دراسة مقارنة بين دول المغرب العربي-.

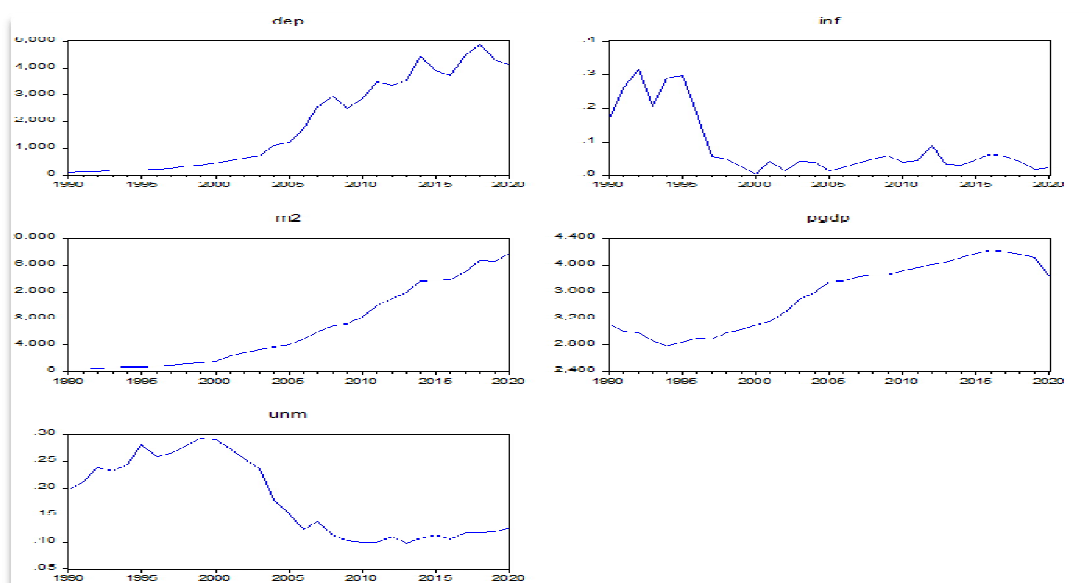
✓ أثر تقلبات أسعار النفط على نمو موارد القطاع المصرفي في الجزائر.

5. قائمة المراجع:

1. Ali, S., Eldaw, K., Alsmadi, M., & Almarashdeh, I. (2019). Determinants of deposit of commercial banks in Sudan: an empirical investigation (1970- 2012). Int. J. Electronic finance, vol.9(No. 3), 230- 255.
2. Fisnik, M., & Rufi, o. (2019). The impact of macroeconomic factors on the level of deposits i the banlikng sector, ana empirical analysis in the western Balkan countries. Journal of accounting, finance and auditing studies, vol.5(No. 3), 16- 29.
3. Ferrouhi, E. (2017). DETERMINANTS OF BANK DEPOSITS IN MOROCCO. MaghrebReview of Economics and Management, Vol 4(No. 1), 23- 26.
4. Jeff, M. (2013). Financial markets ana institutions (éd. 11th edition). Canada: Cengage Learning.
5. Greenlaw, s., & Shapiro, d. (2018). principles of macroeconomics 2e. texas: openstax.
6. Ibrahim, N. Y., & Aziza, H. A. (2020). Factors determining bank deposit growth in Turkey: an empirical analysis. rajagiri managment journal, vol. 14(No. 2), 121-132.
7. أمينة النعماني، علي يوسفات، وعبد المجيد بابا أحمد. (2018). تقييم مسار العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016). مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، المجلد 01(العدد 01)، 9-17.
8. حسن عبد الرحمن العمرو، راضي محمد العضيلة، و افنان علي العاليا. (2018). محددات الادخار العائلي في الأردن. المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 5(العدد 1)، 39-55.
9. علي بوعبد الله، و شريف بوقصبة. (2018). أثر تقلبات اسعار النفط على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بالجزائر باستخدام مقارنة (ARDL) للفترة (1983-2016). مجلة الباحث، 18(01)، 121-134.
10. عبد المطلب عبد المجيد. (بدون سنة نشر). البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها. الاسكندرية: الدار الجامعية.
11. مشير الوردي. (2021). المحددات الاقتصادية لادخار العائلات الجزائرية لدى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1987-2019). الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 02(العدد 06)، 248-266.
12. محمد سعيد أنور سلطان. (2005). إدارة البنوك. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
13. نور الدين بوالكور. (جوان، 2018). محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) في إطار نموذج ARDL. حوليات جامعة الجزائر 1(العدد 32 / الجزء الثاني)، 431-471.
14. يوسف خنيش، و هشام لبزة. (2022). اختبار التكامل المتزامن بين عرض النقود والتضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2016). مجلة اقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 05(العدد 01)، 309-331.

6. قائمة الملاحق:

الملحق 1: تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة 1990-2020



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وتقارير بنك الجزائر

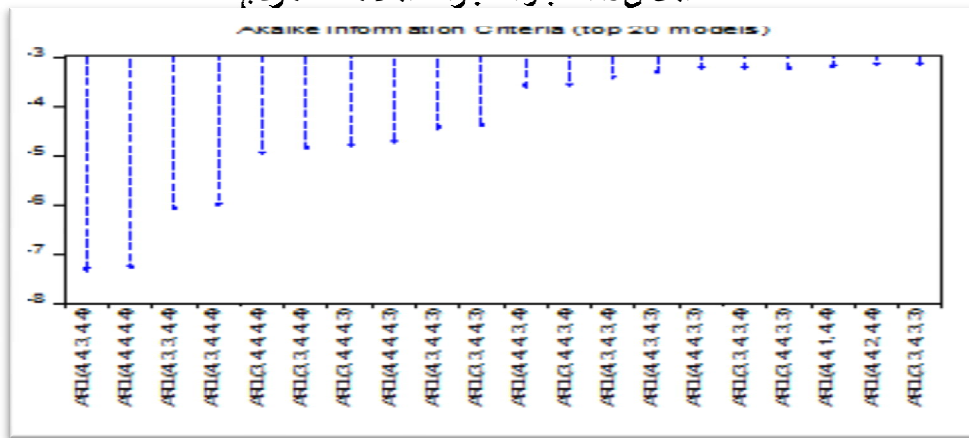
الملحق 2: اختبار استقرار السلاسل الزمنية

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)						
Null Hypothesis: The variable has a unit root						
	At Level					
With Constant	t-Statistic	DEP	INF	M2	PGDP	UNM
	Prob.	0.3402	1.4657	3.0179	0.8615	0.9110
		0.9077	0.5368	1.0000	0.7864	0.7707
		n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	2.3820	2.0515	1.7760	1.8448	2.1039
	Prob.	0.3808	0.5506	0.6910	0.6575	0.5229
		n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.5411	-1.4824	5.3917	-0.9366	-0.7704
	Prob.	0.9666	0.1269	1.0000	0.3030	0.3740
		n0	n0	n0	n0	n0
	At First Difference					
With Constant	t-Statistic	d(DEP)	d(INF)	d(M2)	d(PGDP)	d(UNM)
	Prob.	-5.2293	-5.6109	-3.9071	-1.7625	-4.0975
		0.0002	0.0001	0.0058	0.3907	0.0036
		***	***	***	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.1292	-5.8155	-5.3989	-1.1802	-4.0131
	Prob.	0.0014	0.0003	0.0007	0.8960	0.0196
		***	***	***	n0	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.6527	-5.5915	-1.8212	-1.7824	-4.1043
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0658	0.0712	0.0002
		***	***	*	*	***

Notes:
a: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (n0) Not Significant
b: Lag length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

الملحق 3: اختبار الفجوات الملائمة للنموذج



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

الملحق 4: اختبار التكامل المتزامن وفق منهجية ARDL

t-Bounds Test on Hypothesis: No level relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	300.3529	10%	2.2	3.09
		5%	2.58	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	27	10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
		10%	2.525	3.58
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10.

الملحق 5: تقدير العلاقة طويلة الاجل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Inf	-0.727117	0.085591	-8.495253	0.0034
M2	0.526063	0.021750	24.18730	0.0002
Pgdp	0.357460	0.039068	9.149797	0.0028
Unm	-2.103302	0.239595	-8.778556	0.0031
C	0.477565	0.053135	8.987745	0.0029
EC = DEP - (-0.7271*inf + 0.5261*m2 + 0.3575*pgdp - 2.1033*unm + 0.4776)				

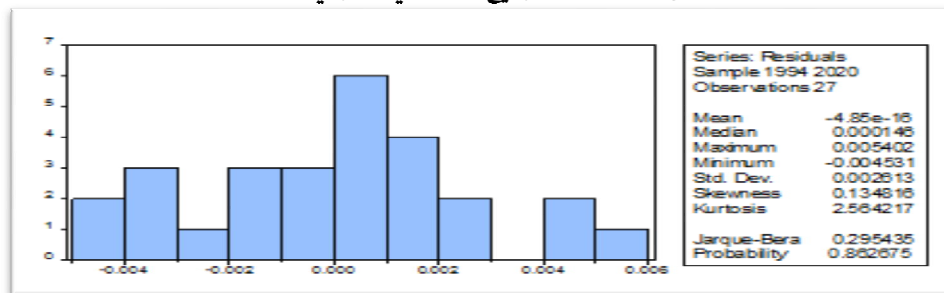
المصدر: مخرجات برنامج Eviews10.

الملحق 6: تقدير العلاقة قصيرة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DEP(-1))	1.818955	0.033208	54.77516	0.0000
D(DEP(-2))	1.265097	0.024661	51.29995	0.0000
D(DEP(-3))	0.480913	0.008496	56.60372	0.0000
D(INF)	-2.193928	0.034603	-63.40294	0.0000
D(INF(-1))	-0.973139	0.025930	-37.52979	0.0000
D(INF(-2))	-1.696396	0.042329	-40.07689	0.0000
D(INF(-3))	0.412548	0.035723	11.54864	0.0014
D(M2)	1.681258	0.016666	100.8774	0.0000
D(M2(-1))	-1.397775	0.029590	-47.23789	0.0000
D(M2(-2))	-1.771593	0.031308	-56.58563	0.0000
D(PGDP)	1.084666	0.011679	92.87360	0.0000
D(PGDP(-1))	-0.831854	0.017355	-47.93163	0.0000
D(PGDP(-2))	-1.359459	0.029673	-45.81475	0.0000
D(PGDP(-3))	-0.976135	0.024932	-39.15208	0.0000
D(UNM)	-0.864508	0.106579	-8.111445	0.0039
D(UNM(-1))	10.12162	0.118942	85.09709	0.0000
D(UNM(-2))	9.756457	0.163466	59.68509	0.0000
D(UNM(-3))	4.654998	0.159575	29.17129	0.0001
CointEq(-1)*	-3.248474	0.046860	-69.32277	0.0000
R-squared 0.999863				
Adjusted R-squared 0.999563				
S.E. of regression 0.004711				
Sum squared resid 0.000178				
Log likelihood 122.7730				
Durbin-Watson stat 2.674216				
Mean dependent var 0.085576				
S.D. dependent var 0.222877				
Akaike info criterion -7.686888				
Schwarz criterion -6.775003				
Hannan-Quinn criter. -7.415737				

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10.

الملحق 7: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



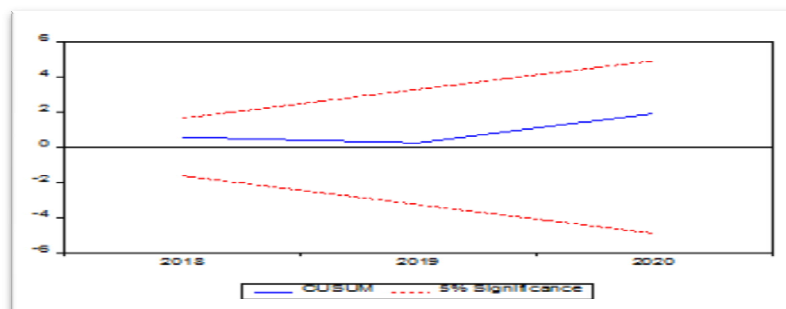
المصدر: مخرجات برنامج Eviews10.

الملحق 8: اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي واختلاف التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.771799	Prob. F(23,3)	0.7003
Obs*R-squared	23.09665	Prob. Chi-Square(23)	0.4551
Scaled explained SS	0.223013	Prob. Chi-Square(23)	1.0000
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.026409	Prob. F(1,24)	0.8723
Obs*R-squared	0.028578	Prob. Chi-Square(1)	0.8658

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

الملحق 9: اختبار المجموع التراكمي المعاودة للبواقي



المصدر: مخرجات برنامج Eviews10.